الجمهورية اللبنانية
وزارة المالية
الوزير

التاريخ: 2015/3/18

كلمة الوزير علي حسن خليل ممثلاً دولة الرئيس تمام سلام

منتدى المال والأعمال

الفينيسيا

(النص الحرفي)

شرفني دولة رئيس مجلس الوزراء الأستاذ تمام سلام أن أمثله في هذه الندوة وأن أنقل لكم جميعاً تحياته وحرصه الدائم على التواصل معكم من أجل خدمة وخير هذا البلد.

عنوان هذه الندوة يطرح الكثير من التساؤلات والتحديات أمامنا جميعاً، حيث أن موضوع الفساد المستشري والذي وللأسف وضع لبنان في مكانة لا يمكن أن نعتز بها وهي مرتبة متأخرة جداً.

عند الحديث عن الفساد يتوسع النقاش ليشمل أبشع أنواع الفساد وهو الفساد السياسي حيث ما زلنا نعيش في نظام يمكن للفرد فيه أن يمارس فساداً على كل المستويات وأن يحظى بالحماية والتغطية السياسية من داخل المؤسسة ومن خارجها . هذا الفساد الذي أوصلنا إلى مرحلة أصبح انتخاب رئيس الجمهورية فيها حدثاً كبيراً يجب أن يتأخر على امتداد الدورات لأشهر كثيرة. هذا الأمر يطرح أمامنا تحدياً كبيراً: هل نحن قادرون على أن نقيم دولة حقيقية.

لا نحتاج إلى كثير من الدلائل على عمق أزمتنا حيث نعمل في ظل حكومة هي بشكل أو بآخرحكومة تصريف أعمال، تدير عملها من خارج إطار قواعد دستورية واضحة، وكرست في الممارسة أيضاً أعرافاً ربما تفتح في المستقبل الكثير من الأسئلة حول ما هي القواعد والنظم الذي يجب أن تحكم عمل المؤسسات رغم منطق الضرورة الذي يفرض نفسه.

إن المسؤولية الأولى علينا جميعاً، أن نشكل قوة حقيقية من أجل إعادة الانتظام إلى عمل مؤسساتنا الدستورية، في ظل ميثاق وطني يستأهل منا جميعاً أن نحافظ عليه بروحه القائمة لإبقاء هذا البلد نموذجاً في منطقة تحترق على كل المستويات تخرق فيها كل قواعد قيامة الدول، من انتفاضات وخرق للجغرافيا السياسية وانكسار الأنظمة وظهور ممارسات غريبة جداً عن كل القواعد الدستورية

وزارة المالية – بناية وزارة المالية – رياض الصلح – بيروت – لبنان.
هاتف: 01-642720 – فاكس: 01-642762 – البريد الإلكتروني minister@finance.gov.lb

والسياسية.

وهو ميثاقنا الوطني ما زال برأينا يشكل القاعدة التي يجب أن نعتمدها جميعاً عند البحث عما يخرجنا من واقعنا السياسي المتأزم.

نعم نحن نؤمن أن بمقدورنا كلبنانيين إذا ما تعاطينا بروح وطنية مسؤولة أن نخرج وطننا من أزماته، وأن نبادر فوراً إلى انتخاب رئيس جديد للجمهورية، وإلى تشكيل حكومة جديدة تحافظ على التوازنات السياسية القائمة وتعكس إرادة اللبنانيين بوجود إدارة قادرة على الالتفات إلى شؤونهم لا سيما ما يتصل بالتحدي الذي نحن بصدد مناقشته اليوم وهو الفساد على المستويات الأخرى الإدارية والمالية والأخلاقية.

وبالانتقال إلى ما نحن بصدده، ومن موقعي كوزير للمال، لا يمكن أن نتحدث عن انتظام للعمل وعن تجاوز لواقع الفساد، والدولة لم تستطع بمؤسساتها أن تنجز موازنة عامة للدولة منذ عشر سنوات وحتى اليوم، وهو سؤال لم استطع خلال سنة من تولي المسؤولية أن اصيغ اجابة منطقية معقولة له أمام اي من الجهات الدولية المعنية والمهتمة بالشأن اللبناني، حيث لا يمكن تفسير او تبرير كيف يستطيع بلد أن يدير مؤسساته وادارته في ظل غياب موازنة عامة ترسم سياسة الدولة الانمائية والخدماتية تضبط عملية الانفاق وترسم قواعد تامين الواردات ومدى توازن هذه الواردات والنفقات وغيرها من الامور التي تحفظ الدولة وتضبط بالتالي عمل المؤسسات على اختلافها.

اليوم أستطيع ان أتحدث أمامكم وبصراحة إن ما نفعله هو نوع من " الترفيع" في ادارة شؤون الدولة ، حيث لا يمكن أن يدرج على جلسة واحدة لمجلس الوزراء (الجلسة الاخيرة) 73 قراراً لنقل اعتماد احتياطي ، وهو امر مستغرب وغير واقعي وغير عملي، فكل من يعرف في عمل الموازنات يرى أن هذا الاستثناء ، استثناء لا يمكن أن يشكل قاعدة في ادارة مالية الدولة.

لا تستطيع أن نتحدث فعلياً عن مكافحة حقيقة للفساد على مستوى الدولة اذا لم ننطلق أقله من وجود موازنة لادارة شؤون هذه الدولة.

هذه واحدة من المشكلات ، لكن عندما نتحدث وانطلاقاً من هذا الجو ربما السوداوي على مستوى واقع المؤسسات السياسية وواقع الدولة، نقول إن الفساد يمكن مواجهته حتى في دولة مثل لبنان، اذا انطلقنا من ايمان عميق بان الدولة اذا ما حزمت أمرها واذا ما استفدنا من قوة القانون وعممناه دون موازنة ودون الاخذ بعين الاعتبار الحسابات الخاصة الشخصية أو الحسابات الطائفية والمذهبية الذي تحكم للأسف الكثير من عملنا، نستطيع أن نخطو خطوات جدية في اتجاه اصلاح حقيقي .

نعم الامر لا يحتاج الى التوقف عند حواجز وهمية، عند قواعد نضعها لأنفسنا كمسؤولين لنهرب خلفها من مواجهة التحديات والمسؤولية، وأن نبادر ونخطوا خطوات جريئة دون الوقوف عند الاعتبارات التي تجعلنا مقيدين وغير قادرين على التقدم خطوة الى الامام.

هناك الكثير من النصوص القانونية التي تحمينا اذا ما بادرنا، وهناك الكثير من النصوص والتشريعات التي تصيب المستفيدين اذا ما استطعنا وعرفنا كيف نوجهها في الاتجاه الذي يخاف منه من يريد أن يتركب فساداً.

نحن أمام مشكلة اذا ما تناولنا اي وزارة من الوزارات أو اي موقع من المواقع الادارية نستطيع ان نؤشر بالهمس بيننا في جلسات خاصة حول مكان التهرب والفساد وارتكاب المخالفات، لكن المطلوب ان يرتفع الصوت وأن نبادر ونتخذ الاجراءات وان نعمل على تشكيل قوة ضغط بين المبادرين على المستوى الرسمي، بين القطاع الخاص ومؤسسات المجتمع الاهلي والاعلام المسؤول تحديداً الذي يعرف كيف يميّز بين التشهير وبين ممارسة المسؤولية الرقابية في توجيه الراي العام.

نستطيع أن نحدث خرقاً حقيقيا في عملنا نحو تحويله بالمواجهة بين القول والفعل على هذا الصعيد.

نعم هناك تهرب ضريبي كما ورد، وهناك هدر للمال العام، وهناك تفريط في حقوق الدولة عبر الكثير من العقود والامتيازات والمناقصات التي يشوبها الكثير من العيوب القانونية، ولا نحتاج الى الكثير من الادلة حول نماذج استغلال الوظيفة العامة والرشوة والتهرب والمخالفات على أنواعها.

استطيع اليوم أن أقول ان تجربة قصيرة ومبادرة بسيطة على مستوى عملنا استطاعت ان تحدث نوعاً من الارباك للمنظومة المتحكمة ببعض المواقع والتي تستفيد على حساب الناس وعلى حساب الدولة.

لكن هذا الامر لا يكفي ولا يمكن أن يحدث تحولا نوعياً الا اذا استمرينا ، والاستمرار يحتاج الى ارادة جماعية ليس من وزير أو مجموعة وزراء، بل من مؤسسات، من مجلس الوزراء مجتمعاً، ومن الاجهزة الرقابية، ومن القضاء الذي علينا ان نعززه بالكفاءات والقدرات والامكانيات وان نحميه من التدخلات السياسية ، وان لا نضع العوائق أمامه في ممارسة مسؤولياته، وأن لا نحيل بالدعاوى أمامه ونعود لنتدخل معه من اجل الخروج منها بأقل الخسائر الممكنة.

علينا أن نطلق يد القضاء وهذا الامر سيساهم بالتجربة مساهمة فعالة في ضبط عملية الفساد ومكافحته.

الامر الاخر هو الالتزام بالقوانين المرعية الاجراءات. لدينا الكثير من القوانين، قانون واحد الاثراء غير المشروع، لماذا لا يطبق هذا القانون بشكل جدي، ولماذا لا يسأل الناس المعنيون فعلياً عن تطبيقه، أنا لم أفهم حتى الساعة ما هي العوائق الجدية أمام المبادرة، علينا أن نبدأ ، وإذا بدأنا فبالتأكيد فستواجهنا ثغرات ربما، قانونية وادارية ومحاولات للعرقلة ، ولكن أن نبدأ وتواجهنا مثل هذه

الثغرات أفضل بكثير من أن نقف مكتوفي الايدي نخالف القانون أولا بعدم تطبيقه، وثانياً نغطي بطريقة مباشرة أو غير مباشرة عن الكثير من المسؤولين الذين يحتمون بعدم تطبيق مثل هذا القانون .

قد نحتاج الى اصلاحات تشريعية وهذا أمر للأسف مفقود في ظل غياب عمل حقيقي للمجلس النيابي والجلسات التشريعية تحت عناوين مختلفة، ما ورد على لسان بعض المتكلمين حول الحاجة الى تشريعات تعرضها الضرورات ، ضرورات حضور لبنان في المجتمع الدولي ودوره في هذا المجتمع ، وضرورة انسجامه مع المتطلبات الدولية في كثير من المسائل لاسيما في المسائل المالية. من أنواع الفساد ، لا يعقل مثلاً أن يخسر لبنان قروضاً ميسرة وامكانيات لاطلاق مشاريع مختلفة لانه لم يستطع طوال سنتين أو لا ثلاث سنوات من اقرار قوانين لاتفاقيات مع جهات دولية مانحة أو مع جهات دولية مقرضة على حساب اننا نضطر الى اصدار سندات خزينة بكلفة اعلى بتمويل بعض من هذه المشاريع ولا يعقل أن يبقى لبنان متخلفاً عن واجباته في اقرار سلة قوانين للحفاظ على استقراره المالي والنفطي ونحن نتلهى بتامين الحجج لغيابنا عن النزول الى المجلس النيابي وممارسة الدور الأول لنا وهو التشريع والمراقبة والمحاسبة.

باختصار اختم لأقول : نحن بحاجة الى اصلاحات سياسية ، لا تبدأ الا بقانون انتخابات جديد يتركز على روح ميثاقنا ويفتح البلاد على حل ازماته الحقيقية من خلال تامين تمثيل صحيح للبنانيين يبعدهم عن المنطق الطائفي والمذهبي.

ونحن بحاجة سريعاً الى اعادة تشكيل مؤسساتنا الدستور من انتخاب رئيس الجمهورية الى تشكيل حكومة الى اطلاق ورشة تشريعات نيابية. إننا بحاجة الى الالتزام بتطبيق القوانين القائمة والمبادرة الى ممارسة مسؤولياتنا الدستورية والاخلاقية على كل المستويات في سبيل فتح كل ملفات الفساد والمفسدين في هذا البلد، ونحن بحاجة الى صياغة شراكة حقيقية بين القطاع العام والدولة وبين القطاع الخاص وهيئات المجتمع المدني على كل السقوط.

هل السقوط في بحر الفساد هو واقع محتوم أو قدر بالنسبة للبنانيين؟ استطيع القول وبجرأة أن الجواب هو لا ليس قدراً محتوماً أن نبقى غارقين في بحر الفساد، بل باستطاعتنا ان نخرج أنفسنا بالمبادرة بتحمل المسؤولية وبالعمل المخلص والجاد في سبيل وطننا لبنان.

المكتب الإعلامي